

الفصل الرابع

المساواة بين الرجل والمرأة في فكر الإمام محمد عبده

مع تزايد الوعي بحقوق المرأة، سلطت الأضواء حول التمايزات القائمة بينها وبين الرجل في الشريعة وأثير اللغط حول فكرة «القوامة»، وما استتصحه من حديث عن مشاركة المرأة في الحياة العامة، وحظها من الولاية، كما أثير لغط معائل حول نصيبها في الميراث، واعتماد شهادتها أمام القضاء. وركز البعض على مسألة ضرب الزوجات، واعتبروها من أبرز المطاعن التي جرحوا بها موقف الإسلام من المرأة. ومن الأسف أن اللغط الذي دار حول هذه العناوين كاد يقلب الصورة، موحيا بأن التمايزات هي الأصل وأن المساواة هي الاستثناء.

إن الأصل في أحكام الإسلام هو المساواة بين الرجل والمرأة، إلا ما بينت النصوص، اختصاص أحدهما به وتميزه فيه، لأسباب لا تتعلق بالذكورة أو الأنوثة، وإنما تتعلق أساسا بالمسئولية الاجتماعية والوضع القانوني. ولا تخفى هنا دلالة النص القرآني الذي تحدث عن أن الطرفين خلقا من نفس واحدة ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(١). وقد نقل الرازي عن أبي مسلم أن معنى خلق «منها زوجها»، خلق من جنسها فكان مثلها^(٢)، لذلك فالحقيقة المهمة

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾^(١٣)، ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾^(١٣). يتساويان أيضا في أهلية التصرفات والتعاقدات المالية. فكل منهما إذا ما كان عاقلا ورشيدا له شخصيته القانونية الكاملة، التي تعطيه حق التصرف فيما يملكه ملكا حرا بالبيع والهبة والوصية والإيجار والتوكيل والرهن والشراء، وغير ذلك من التصرفات المالية، إذ القاعدة أنه: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا أَكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا أَكْتَسَبْنَ﴾^(١٤). ولا يعطى عقد الزواج في التشريع الإسلامي أى حق للزوج فى أن يتدخل فى أمور أو تصرفات زوجته المالية، بدعوى أن له حق القوامة عليها، لأن ذلك الحق شخصى لا مالى، وبالتالي فإنه لا يعطيه أية ذريعة للتدخل فى تصرفاتها المالية. يعرض الإمام محمد عبده لهذه القضية فى تفسيره لآيات القرآن التى تحدثت عنها أو أشارت إليها، كما يعرض للآيات التى جعلت للرجال فضلا عن النساء وقدمتهم عليهن درجة، وجعلتهم قوامين عليهن.. يعرض لذلك فيقدم لنا رؤية جديدة حقا، وإضافة لفكر المجتهدين المسلمين فى العصر الحديث^(١٥).

وفى هذا السياق عالج الأستاذ الإمام محمد عبده علاقات الزوج بالزوجة انطلاقا من وجهة النظر التى ترى أن الإسلام قد ساوى بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات مساواة حقيقية، بكل ما تحمله كلمة (المساواة) من معان، ويجب أن توضع هذه المساواة فى التطبيق. بمقتضى العرف الذى يتحدد بدرجة التطور التى وصلها المجتمع الذى يعيش فيه المسلمون^(١٦).

ويشير الإمام محمد عبده إلى أن هذه المساواة التى قررها القرآن بين

الرجل والمرأة إنما هي عودة بالمجتمع ، وأيضاً ارتقاء به ، إلى الفطرة السليمة التي جعلها الخالق (ميثاقاً) بين الجنسين ، بسببه تترك المرأة أهلها لتضع نفسها في أحضان إنسان جديد وغريب ، فتعطيه ما لم تعطه لأحد من الأهل الذين نشأت وترعرت في أحضانهم. فالمساواة عودة إلى الأصل الفطري ، يرتقى بها الإنسان فوق الثمار المرة التي صنعها استبداد الأقوياء بالضعفاء عبر مسيرة تطور الإنسان^(١٧).

يرى الإمام محمد عبده أن القرآن قد أجمل الحديث عن مساواة المرأة للرجل في قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١٨). فيتحدث عن تفسير هذه الكلمات القرآنية قائلاً: (هذه كلمة جليلة جدا جمعت على إيجازها ما لا يؤدي بالتفصيل إلا في سفر كبير، فهي قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق، إلا أمراً واحداً عبر عنه بقوله تعالى: ﴿وَالرِّجَالُ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾^(١٩). (وسياتى بيانه)، وقد أحال في معرفة ما لهن وما عليهن على المعروف بين الناس في معاشرتهم ومعاملاتهم في أهليهم. وما يجرى عليه عرف الناس هو تابع لشرائعهم وعقائدهم وآدابهم وعاداتهم، فهذه الجملة تعطي الرجل ميزاناً يزن به معاملته لزوجته في جميع الشئون والأحوال فإذا هم بمطالبتها بأمر من الأمور يتذكر أنه يجب عليه مثله بإزائه، ولهذا قال ابن عباس (رضى الله تعالى عنهما): إننى لأتزين لامرأتى كما تتزين لى لهذه الآية. وليس المراد بالمثل المثل بأعيان الأشياء وأشخاصها، وإنما المراد أن الحقوق بينهما متبادلة وأنهما كفآن، فما من عمل تعمله المرأة للرجل إلا وللرجل عمل يقابله لها، إن لم يكن مثله في شخصه، فهو مثله في

جنسه، فهما متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل، أى أن كلا منهما بشر تام له عقل يتفكر في مصالحه، وقلب يحب ما يلائمه ويسر به ويكره ما لا يلائمه وينفر منه، فليس من العدل أن يتحكم أحد الصنفين بالآخر ويتخذة عبدا يستذله ويستخدمه في مصالحه، ولا سيما بعد عقد الزوجية والدخول في الحياة المشتركة التي لا تكون سعيدة إلا باحترام كل من الزوجين للآخر والقيام بحقوقه^(٢١).

فزينة الرجل تختلف في جنسها عن زينة المرأة وإن تماثلت في الصفة واختلفت في الكيفية والوسيلة فلا بد إذن من فهم معنى المساواة الحقيقي الذى قصده التشريع الإسلامى والذى ضل عنه كثير من المسلمين ولم يفهموه فهما حقيقيا فأدى ذلك إما إلى ترك تطبيقه، وإما إلى تحريفه حسب الأهواء والميل عن اتباع الحق بجعل المساواة المثل بالمثل، وهذا أيضا فى التقسيم الفطرى الذى أودعه الله فى النفوس السليمة^(٢٢).

ثم يستطرد الإمام محمد عبده ليفسر معنى «الدرجة» التى فضل الله بها الرجال على النساء فنجدها عنده تعنى القيادة التى لا بد منها لأى مجتمع، صغيرا كان أم كبيرا، أسرة أم قرية أم مدينة أم أمة، والتى هى ضرورة من ضرورات توزيع العمل بين البشر^(٢٣)، فيقول: (وأما قوله تعالى: ﴿وَالرِّجَالُ عَلَى النِّسَاءِ دَرَجَةٌ﴾ فهو يوجب على المرأة شيئا وعلى الرجال أشياء. ذلك أن هذه الدرجة هى درجة الرياسة والقيام على المصالح المفسرة بقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾^(٢٤). فالحياة الزوجية حياة اجتماعية ولا بد لكل اجتماع من رئيس لأن المجتمعين لا بد أن

تختلف آراؤهم ورغباتهم فى بعض الأمور، ولا تقوم مصلحتهم إلا إذا كان لهم رئيس يرجع إلى رأيه فى الخلاف لئلا يعمل كل ضد الآخر فتفصم عروة الوحدة الجامعة ويختل النظام، والرجل أحق بالرياسة لأنه أعلم بالمصلحة، وأقدر على التنفيذ بقوته وماله، ومن ثم كان هو المطالب شرعا بحماية المرأة والنفقة عليها وكانت هى مطالبة بطاعته فى المعروف^(٢٤).

ويصرح الإمام محمد عبده أن هذه الدرجة التى رفع النساء إليها، لم يرفعهن إليها دين سابق ولا شريعة من الشرائع، بل لم تصل إليها أمة من الأمم قبل الإسلام ولا بعده، وهذه الأمم الأوربية التى كان من آثار تقدمها فى الحضارة والمدنية أن بالغت فى تكريم النساء واحترامهن، وعنيت بتربيتهن وتعليمهن العلوم والقنون، لا تزال دون هذه الدرجة التى رفع الإسلام النساء إليها، ولا تزال قوانين بعضها تمنع المرأة من حق التصرف فى مالها بدون إذن زوجها، وغير ذلك من الحقوق التى منحتها إياها الشريعة الإسلامية من نحو ثلاثة عشر قرنا ونصف القرن، وقد كان النساء فى أوروبا منذ خمسين سنة بمنزلة الأرقاء فى كل شىء كما كن فى عهد الجاهلية عند العرب أو أسوأ حالا. ونحن لا نقول إن الدين المسيحى أمرهم بذلك، لأننا نعتقد أن تعليم المسيح لم يخلص إليهم كاملا سالا من الإضافات والبدع، ومن المعروف أن ما كانوا عليه من الدين لم يرق المرأة وإنما كان ارتقاؤها من أثر المدنية الجديدة فى القرن الماضى^(٢٥).

إذا تطرقنا إلى فكرة القوامة فثمة آيتان تطرحان يستدل بهما

عليها، هما قوله تعالى: ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَالرِّجَالُ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾^(٢٦)، وقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا﴾^(٢٧). وأول ما يلاحظ المرء في الآيتين هو ذلك الحرص على تقرير أصل المساواة في كل منهما. فقبل الحديث عن «الدرجة»، ثمة إشارة صريحة إلى أن لهن مثل الذي عليهن. ومع الإشارة إلى «القوامة»، جاء التنويه إلى أن الرجل لا ينفرد بالفضل، ولكن الله سبحانه وتعالى ﴿فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾.

ثمة إجماع بين المفسرين والفقهاء على أن «الدرجة» المشار إليها في سورة البقرة، ليست سوى «القوامة» المنصوص عليها في سورة النساء، الأمر الذي يعنى أنها ليست مطلقة ولكنها محصورة في دائرة معينة، لها إطارها وقواعدها الضابطة. فالخطاب هنا منصرف إلى حالة المرأة المتزوجة - وليس أى امرأة - والقوامة المفترضة في شئون البيت لا يتجاوزها إلى خارجه. بل إنها ليست مطلقة في هذه الدائرة، لكنها مشروطة بقدرة الرجل على الاستجابة لمتطلبات البيت والإنفاق عليه. وفي القاموس المحيط: قام الرجل للمرأة وقام عليها، فأمنها (أى وفر لها مؤونة العيش) وقام بشأنها. لذلك يقول القرطبي: (إن العلماء فهموا من قوله تعالى: ﴿وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ أنه إذا عجز الرجل على نفقتها لم يكن قواما عليها. وإذا لم يكن قواما عليها، كان لها فسخ «العقد» وفيه دلالة واضحة من هذا الوجه على ثبوت فسخ النكاح عند الإعسار بالنفقة والكسوة. وهو مذهب مالك والشافعي، وفيه خلاف لأبى حنيفة)^(٢٨).

إن القوامة فى مفهومها الحقيقى هى مجرد تنظيم لإدارة الشركة داخل البيت، الذى يتحمل الرجل مسئولية الإنفاق عليه وتأمينه، وهو مطالب بذلك شرعا، فى حين أن المرأة ليست مطالبة بالإنفاق حتى إن كانت قادرة عليه، علما بأن الإسلام يمنع الرجل من الولاية على مال زوجته، جاعلا تلك الولاية لها وحدها، ويعطيها حق التصرف فيما تملك بكامل حريتها، من بيع وشراء ورهن وإجارة، وهبة وصدقة. ولها أن تخاصم عليه غيرها أمام القضاء، دون أن يكون لزوجها حق التدخل فى شىء من ذلك. كما أن الإسلام لا يجعل للرجل سلطانا على دين زوجته، حيث لا إكراه فى الدين. فإذا كانت قوامة الرجل على زوجته لا تمتد إلى حرية الدين، ولا إلى حرية الرأى، ولا إلى حرية التصرف فى أموالها، ولا إلى المساواة بينها وبينه فى الحقوق، فماذا يخيف بعض المنظرين من قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ (٢٣٦)؟

أيضا ثمة ملاحظة وهى أن القوامة فى كل أحوالها ليست قرينة الذكور فى حقيقة الأمر، ولكنها قرينة الرجولة، التى هى آداب وسلوكيات يتحمل الرجل بمقتضاها وفى ظلها أمانة القوامة، لأنه ليس كل ذكر رجلا. وغنى عن البيان أن درجة القوامة لم تقم على أساس نقص ذاتى فى المرأة، فهى شريك محترم ومتكافئ فى إبرام عقد الزواج. كما أنها لا تعد طعنا فى صلاحية المرأة وذاتيتها، بدليل أنها تتولى أمرها وأمر أبنائها عند غياب الزوج لأى سبب، أو عند وفاته، وحتى فى حالة الطلاق وولايتها على الأبناء بالحضانة (٣٧).

وعندما فسر الإمام محمد عبده القوامة فى قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا

مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴿٣١﴾، ذهب إلى أن المراد بالقيام هنا هو الرياسة التي يتصرف فيها المرءوس بإرادته واختياره، وليس معناها أن يكون المرءوس مقهورا مسلوب الإرادة لا يعمل عملا إلا ما يوجهه إليه رئيسه، فإن كون الشخص قيما على آخر هو عبارة عن إرشاده والمراقبة عليه في تنفيذ ما يرشده إليه، أى ملاحظته فى أعماله وتربيته. والمراد بتفضيل بعضهم على بعض أى تفضيل الرجال على النساء، فهى إفادة أن المرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد فالرجل بمنزلة الرأس والمرأة بمنزلة البدن، ويقسم ما به الفضل إلى قسمين: فطرى وكسبى^(٣٢).

وقدم الإمام محمد عبده إضافة على جانب كبير جدا من الأهمية، وذلك عندما يحدثنا عن أن المؤهلات (الفطرية والكسبية) التى تميز الرجل عن المرأة التى تجعل له الحق فى التأديب - الذى هو من مهام الرياسة - دونها، إذا تحصلت للمرأة هذه المؤهلات فلا معنى لحصر هذا الحق من حقوق «الرياسة» فيه دونها، وبمعنى أكثر دقة وجرأة ووضوحا، إن الأستاذ الإمام يقسم النساء إلى قسمين: قسم لم تصل به المدارك والقدرات إلى الدرجة المطلوبة، فلا بد من تقرير حق الرجل هذا بالنسبة لهن، وقسم بلغت بهن المدارك والقدرات إلى الدرجة المرغوبة، ومثلهن لا سبيل للرجال عليهن فى هذا المجال^(٣٣).

ثم تقدم الإمام خطوة أبعد فى هذا المجال فقرر أن سلطة الرجل هذه إنما هى موجهة للمرأة (الناشئ) أما غيرها فلا سلطة للرجل عليها، حتى سلطة الموعظة. قال: (إن القائنات لا سبيل عليهن حتى فى الوعظ والنصح، فضلا عن الهجر والضرب) لأنه لا مبرر لهذه السلطة ولا داعى

لذلك السلطان، فهي ليست سلطة نابعة من كون الرجل رجلا والمرأة امرأة، وإنما من الضرورة التي تقتضيها طبيعة تقسيم العمل على ضوء الواقع والميراث التاريخي الذي ميز الرجل، في مجموع جنسه، على المرأة في مجموع جنسها، في بعض الصفات الفطرية والمكتسبة^(٣٤).

ثم يشير إلى دلالة قول الله سبحانه وتعالى في ختام الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾^(٣٥) فيقول: (أتى بهذا بعد النهي عن البغى لأن الرجل إنما يبغى على المرأة بما يحسه في نفسه من الاستعلاء عليها، وكونه أكبر منها وأقدر، فذكره تعالى بعلوه وكبريائه وقدرته عليه ليتعظ ويخشع ويتقى الله فيها. واعلموا أن الرجال الذين يحاولون بظلم النساء أن يكونوا سادة في بيوتهم إنما يلدون عبيدا لغيرهم)^(٣٦).

وبذلك يضع الإمام محمد عبده قاعدة ثابتة في مفهومه للمساواة يقرر فيها أن المساواة بين المرأة والرجل مساواة تكامل وليست تفضلا، أي أن المرأة برعايتها لبيتها وقيامها بواجباتها تجاه بيتها وزوجها مكملة للرجل المكلف شرعا بحمايتها والنفقة عليها والذود عنها، فهما - الرجل والمرأة - متساويان في الحقوق والواجبات كل حسب دوره ومهمته يكمل الواحد دور الآخر لا يتعالى الرجل بمهمته ولا تشعر المرأة بالنقصان تجاه قوامه الرجل عليها ورعاية بيته^(٣٧).

يؤكد الإمام ضرورة النظر في أعراف الناس وعاداتهم ومطابقتها لما نصت عليه أحكام الشريعة الإسلامية، وجوب فهمها على حسب متطلبات كل عصر، فقد يصلح أمر ما لوقت ولا يصلح لغيره، ويضرب مثلا لذلك فيقول: (ولكن أكثر فقهاء المذاهب المعروفة يقولون إن حق الرجل على المرأة ألا تمنعه من نفسها بغير عذر شرعي، وحقها عليه

النفقة والسكن إلخ، وقالوا لا يلزمها عجن ولا خبز ولا طبخ وغير ذلك من مصالح بيته أو ماله أو ملكه، وقال آخرون بل يجب عليها ذلك وقد قال (صلى الله عليه و سلم): «لو كنت أمر أحد أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها» ولو أن رجلا أمر امرأته أن تنتقل من جبل أسود إلى جبل أحمر ومن جبل أحمر إلى جبل أسود لكان نولها (أى حقها) أن تفعل ذلك قال: فهذه طاعة فيما لا منفعة فيه فكيف بمؤنة معاشه؟^(٣٨).

إن مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة يقوم على أساس الوحدة الإنسانية المشتركة بينهما والعدل فى التطبيق فالرجل والمرأة متماثلان فى الذات والإحساس والشعور والعقل، وكل منهما يحب ويكره ويعرف ما يصلح له وما يفسد عليه مصالحه ويناقضها، فالمرأة كيان مستقل عن الرجل ليس تابعا له إلا بما يحدده الشرع من إطار ينظم فيه التبعية، فهى ليست عبدا يستعبده الرجل ويستخدمه فى مصالحه، ولا بد من العدل بينهما فلا يتحكم أحدهما بالآخر، ولا تكون الحياة سعيدة إلا باحترام كل من الزوجين للآخر والقيام بحقوقه^(٣٩).

يرى الإمام محمد عبده أن الإسلام قد ساوى بين الأجناس البشرية، وساوى بين الرجل والمرأة، ولا بد من تطبيق المساواة بينهما فى الحقوق والواجبات تطبيقا حقيقيا، بكل ما تحمله كلمة المساواة من معان، ويجب أن توضع هذه المساواة فى التطبيق بمقتضى العرف الذى يتحدد بدرجة التطور التى وصل إليها المجتمع الذى يعيش فيه المسلمون. واعتبر الإمام أن المرأة والرجل كيان واحد لا ينفصل يقول: (إن المرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد، فالرجل بمنزلة الرأس، والمرأة بمنزلة البدن)^(٤٠).

لم يحمل الإمام محمد عبده المرأة المسلمة وحدها المسؤولية في التفكك الأسرى والتحلل في الروابط بين أفرادها بل جعل المسؤولية مشتركة بين الرجل والمرأة في رعاية الأسرة والقيام بواجباتها وبذلك يحملها نصيبا من مسؤولية الشقاق الذى يحدث فيها ولكن مسؤولية الرجل أعظم من المرأة لأنه الراعى والقائم على شؤونها إعمالا لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا مِنَ الْبَيْنِ أَمَنَةٌ قُورًا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾^(٤١). وليس المهم استمرار البحث عن المسئول عن الواقع الأليم للأسرة مع التأكيد على مدى الأهمية فى معرفة الفئات المسئولية عن ذلك إلا أن الأهمية هو: ما الذى جعل الأسرة المسلمة على هذه الحال؟!^(٤٢).

وكان تعبير الإمام محمد عبده عن التفكك والتفسيخ الذى أصاب الأسرة المصرية تعبير خبير باحث، وهو التعبير الذى أفاض فى الحديث عنه كثيرا، والذى نقدم له نموذجا فى عبارته التى تقول: (إن الروابط الطبيعية فى الزواج والصح ووسائل أنواع القرابة صارت فى مصر إرثا وأضعف منها فى سائر البلاد، فمن نظر فى أحوالهم وتبين ما يجرى بين الأزواج من المخاصمات والمنازعات والمضارات، وما يكيد بعضهم لبعض يخيل إليه أنهم ليسوا من أهل القرآن، بل يجدهم كأنهم لا شريعة لهم ولا دين، بل آلهتهم أهواؤهم، وشريعتهم شهواتهم، وأن حال الماكسة بين التجار فى السلع هى أحفظ وأضبط من حال الزواج، وأقوى فى الصلة من روابط الأزواج)^(٤٣).

والأمر الجدير بالملاحظة أن الأستاذ الإمام لم يلق تبعة هذا التفسيخ العائلى والتحلل فى الروابط الأسرية على عاتق المرأة، ولم يحملها - كما

كان يضع غيره - مسئولية ذلك وحدها، بل نراه يحمل الرجل القسط الأكبر من مسئولية الإغراق في الجرى وراء الشهوات، فيقول: (لقد زعم بعض الناس.. أن النساء أشد شهوة من الرجال... ومنهم من قدر هذه الشدة والزيادة بأضعاف كثيرة حدها وعددها عدا. وهذا من نبذ الأقوال وطرحها بغير بينة ولا علم، فإن الرجال كانوا وما زالوا هم الذين يطلبون النساء ويرغبون فيهن، ثم يظلمونهن حتى بالتحكم في طبائعهن والحكم على شعورهن، ويأخذ بعضهم ذلك من بعض بالتسليم والتقليد...) (٤٤).

وقد جهد الإمام في توضيح دعوة الإسلام إلى احترام المرأة والإقرار بحقوقها أمام الرجل، ويقرر أنه من الضروري أن يكون للمرأة والرجل من حقوق وواجبات في الأحوال المدنية والقضائية. فإذا ما كانت الشريعة قد فضلت الرجل على المرأة في أمور مثل الإمامة والشهادة فإنها أمور محدودة، وأن الشارع لم يراع في هذه المسائل القليلة إلا عدم الخروج بالمرأة عن وظيفتها في العائلة، وحصر الوظائف العمومية في الرجال هو تقسيم طبيعي جرى على مقتضاه إلى الآن التمدن في أوربا ولا يوجد فيه شيء يمنع من ترقية المرأة والوصول بها إلى أعلى مرتبة تستحقها (٤٥).

لقد سعى الإمام محمد عبده من وراء هذه الكلمات إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة مجليا الشكوك التي تثار حول نظرة الشريعة إلى وضع المرأة. فقد اعتقد أن الحقوق بين الرجل والمرأة متبادلة فهما متماثلان في الحقوق والأعمال كما أنهما متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل، وما أشار إليه القرآن بقوله ﴿وَالرِّجَالُ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ (٤٦). وإنما يتعلق بالرياسة في الأسرة بحكم أن الرجل أعلم بالصلحة وأقدر على التنفيذ بقوته وماله. ورغم ذلك تحفظ الإمام على رياسة الرجل للمرأة

قائلا: (إنها أمر يتعلق «بالمؤهلات الفطرية والكسبية» التي إذا تحققت للمرأة بطلت رياضة الرجل لها)^(٤٧).

بمعنى آخر يرى أنه لو ارتقى وضع المرأة علميا وشاركت في مسئوليات الحياة مع الرجل لضاقت الشقة كثيرا بين وضعها ووضع الرجل في المجتمع ولتحققت المساواة بينهما، ومن هنا كان اهتمام الإمام محمد عبده الشديد بتعليم المرأة ليس فقط تعليما دينيا الذي اعتقد أن نطاقه محدود - بل وأيضا تعليما دنيويا - يقول الإمام: (إن ما يجب أن تعلمه المرأة من عقائد دينها وآدابها وعباداته محدود، ولكن ما يطلب منها لنظام وبيتها وتربية أولادها ونحو ذلك من أمور الدنيا، كأحكام المعاملات ... يختلف باختلاف الزمان والمكان والأحوال..)^(٤٨).

ومن أوائل المفكرين الذين أولوا اهتماما كبيرا للمرأة رفاعة الطهطاوى فدعا إلى المساواة بين الرجل والمرأة، ونادى بضرورة تعليمها، وبنى على هذا فوائد كثيرة تعود على المرأة نفسها، وعلى أسرتها وعلى مجتمعها، بل أباح للمرأة أن تعمل^(٤٩) إذا دعتها الحاجة إلى ذلك.

ومن المفكرين المدافعين عن المرأة - وهو يعد تلميذا من تلاميذ الإمام محمد عبده - ويمثل الاتجاه السلفي هو الشيخ محمد رشيد رضا (١٨٦٥- ١٩٣٥م)^(٥٠) حيث إنه ألف كتابا عن حقوق النساء في الإسلام، حيث قدم له بلمحة موجزة عن حال النساء عند العرب وغيرهم من الشعوب قبل الإسلام ثم وضع الأمور التي جاء بها الإسلام لخير النساء ولخير المجتمع، لأن في صلاح النساء صلاح المجتمع، وهو يتخذ من تعاليم الدين الإسلامى الخاصة بالمرأة والمنبثقة من تفسير الآيات الواردة في

القرآن الكريم أساسا يبني عليه آراءه فى إعطاء المرأة المسلمة ما قررته لها الشريعة الإسلامية.

أكد محمد رشيد رضا من خلال الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة حقيقة المساواة بين الرجل والمرأة فى الإسلام حيث يقول: (إن كل ما فرضه الله تعالى على عباده، وكل ما ندبه إليه الرجال والنساء فيه سواء، إلا ما استثنى مما هو خاص بالنساء لأنوثتهن فى الطهارة والولادة والحضانة، وما رفع عنهن من القتال وغير ذلك)^(٥١).

أيضا من المفكرين المدافعين عن المرأة وهو يعد تلميذا من تلاميذ الإمام محمد عبده ويمثل الاتجاه التجديدى التغريبي قاسم أمين، فهو يقرر أن المرأة والرجل متساويان فى الوحدة الإنسانية فالمرأة إنسان من نوع الرجل لها ما له وعليها ما عليه.. والرجل والمرأة شقان لجسم واحد مقتقر بعضه إلى بعض ليقم الكمال بالاجتماع^(٥٢)، وهذه دعوة صريحة للمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة والقضاء على التمييز بين الجنسين لإفيعا اختلفت فيه خصائص الأنوثة عن الذكورة.

بينما رفض جمال الدين الأفغانى فكرة المساواة بين الرجل والمرأة بناء على تباين أعضائهما، إلا أنه أقر بمساواتهما أمام الله وأمام القانون، وأن لكل منهما عمله الخاص الذى يخدم به المجتمع. فالمرأة تدبر المنزل وتربى الأطفال، ولها فضل كبير على الرجل بشكل عام، بل وعلى المجتمع كله، (فالرجل هو صنع الأم «المرأة»، مدين للأم «المرأة» تلميذ للأم «المرأة».)^(٥٣).



هوامش الفصل

- (١) سورة النساء - آية ١ .
- (٢) محمد عبده، ومحمد رشيد رضا- تفسير المنار- ج٤- ص ٣٣٠ .
- (٣) راشد الغنوشي- المرأة بين القرآن وواقع المسلمين- المركز المغاربي للبحوث والترجمة- ٢٠٠٠م- ص٩ .
- (٤) سورة النساء - آية ٢٠ .
- (٥) سورة البقرة - آية ٣٥ .
- (٦) د. محمد البلتاجي- مكانة المرأة في القرآن والسنة الصحيحة- مكتبة الشباب بمصر- ١٩٩٦م- ص ٧٨ .
- (٧) سورة البقرة - آية ١٠٢ .
- (٨) سورة التوبة - آية ٧١ .
- (٩) سورة آل عمران - آية ١٢٥ .
- (١٠) سورة التوبة - آية ٧٢ .
- (١١) سورة الأحزاب - آية ٣٦ .
- (١٢) سورة المائدة - آية ٣٨ .
- (١٣) سورة النور - آية ٢ .
- (١٤) سورة النساء - آية ٣٢ .
- (١٥) د. محمد عمارة- الإسلام والمرأة في رأى الإمام محمد عبده- دار الهلال- القاهرة- العدد ٣٤٧ - ١٩٧٩م- ص ١٦ .

(١٦) المرجع السابق- الصفحة نفسها.

(١٧) المرجع السابق- ص ١٦ ، ١٧ .

(١٨) سورة البقرة - آية ٢٢٨ .

(١٩) سورة البقرة - آية ٢٢٨ .

(٢٠) د. محمد عمارة- الإسلام والمرأة في رأى الإمام محمد عبده- ص١٧ ، ١٨ .

(٢١) محمد عبده ، ومحمد رشيد رضا- تفسير المنار- ج٢- ص ٣٧٥ .

(٢٢) د. محمد عمارة- الإسلام والمرأة في رأى الإمام محمد عبده- ص١٨ .

(٢٣) سورة النساء - آية ٣٤ .

(٢٤) د. محمد عمارة- الإسلام والمرأة في رأى الإمام محمد عبده- ص٥٦ ، ٥٧ .

(٢٥) المرجع السابق- ص ٥١ ، ٥٢ .

(٢٦) سورة البقرة - آية ٢٢٨ .

(٢٧) سورة النساء - آية ٣٤ .

(٢٨) القرطبي- تفسير القرطبي- ج٥- ص ١٦ .

(٢٩) البهى الخولى- الإسلام وقضايا المرأة المعاصرة- دار التراث- ١٩٨٤م- ص ٧٦ ، ٧٧ .

(٣٠) هبه رؤوف عزت- قوامة النساء ثابتة بنص القرآن- صحيفة الدستور- ٢٠٠٥/٥/١٨م نقلا عن فهمى هويدى - الإسلام وحقوق المرأة- ص ٤ .

- (٣١) سورة النساء - آية ٣٤.
- (٣٢) محمد عبده- الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده- دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة- ج٥- ص ٢٠٨ ، ٢١٢ ، وأيضا د. محمد عمارة- الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده- ص ٥٩ ، ٦٠.
- (٣٣) د. محمد عمارة- الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده - ص ٢٠.
- (٣٤) المرجع السابق - ص ١٨ ، ١٩.
- (٣٥) سورة النساء - آية ٣٤.
- (٣٦) محمد عبده- الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة- ج٥- ص ٢٠٨ ، ٢١١ ، وأيضا د. محمد عمارة- الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده - ص ٢٠ ، ٢١.
- (٣٧) محمد عبده، ومحمد رشيد رضا- تفسير المنار- ج٢- ص ٣٧٥ .
- (٣٨) المرجع السابق- ج٢- ص ٣٧٩.
- (٣٩) المرجع السابق- ج٢- ص ٣٧٥.
- (٤٠) محمد عبده - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة- ج٢- ص ٢٠٨ ، ١١٢ ، وأيضا د. محمد عمارة- الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده- ص ٦٠.
- (٤١) سورة التحريم - آية ٦.
- (٤٢) محمد عبده، ومحمد رشيد رضا- تفسير المنار ج٢- من ص ٣٧٥ إلى ص ٣٨١ من خلال تفسيره للآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

(٤٣) محمد عبده- الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده- دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة- ج٤- ص٦٧٧، وأيضاً د. محمد عمارة- الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده- ص١٣.

(٤٤) محمد عبده- الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده- دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة- ج٤- ص٦٢٧، وأيضاً د. محمد عمارة- الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده- ص١٤.

(٤٥) محمد عبده- حجاب النساء- الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده- دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة- ج٢- بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر- ١٩٧٢م- ص١٠٧- ١١٥، وأيضاً: عبد العاطى محمد أحمد- الفكر السياسى للإمام محمد عبده- ص١٧٧، ١٧٨.

(٤٦) سورة البقرة - آية ٢٢٨.

(٤٧) محمد عبده- تفسير سورة البقرة من: الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده- تحقيق: د. محمد عمارة ج٥- ص٢٠٨.

(٤٨) محمد عبده- تفسير سورة البقرة من الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده- تحقيق: د. محمد عمارة ج٥- ص٢١١، وأيضاً انظر: عبدالعاطى محمد أحمد- الفكر السياسى للإمام محمد عبده- ص١٧٨.

(٤٩) رفاة الطهطاوى- المرشد الأمين- ضمن الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوى- تحقيق: د. محمد عمارة- المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت- ١٩٧٣م- ج٢- ص٣٩٣.

(٥٠) محمد رشيد بن علي بن رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن ملا، ولد في القلمون في طرابلس رحل إلى مصر فاتصل بالشيخ محمد عبده وتلمذ له، أصدر مجلة المنار لبث آرائه في الإصلاح الديني والاجتماعي، رحل إلى الهند والحجاز وأوروبا، استقر بمصر وتوفي فيها ودفن بمدينة القاهرة. (انظر: الأعلام - الزركلي - ج٧ - ص٣٦١).

(٥١) محمد رشيد رضا - حقوق النساء في الإسلام - ص ١٨.

(٥٢) قاسم أمين - تحرير المرأة - ص ٤٠.

(٥٣) جمال الدين الأفغاني - الأعمال الكاملة - تحقيق: د. محمد عمارة - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر - ودار الكتاب العربي - ج ١ - ١٩٨٦م - ص ٥٢٩.

□□□